الفصل الأول

ما هي أهمية عرض وتحليل ما انتهت إليه المؤشرات الدولية

تمهيد:

هناك ملاحظة مبدئية وهي أن أغلب المؤشرات والمؤسسات التي تم التعرض لها نشأت خلال الحقبة الماضية، أي بعد سيادة تيار العولمة والانفتاح الاقتصادي والاستثماري، وما يتطلبه ذلك من تحرر اقتصادي. أي أنه لم تعد هناك دولة بمنأى عن الرقابة والتقييم، فثورة المعرفة والتكنولوجيا حولت العالم كما هو شائع إلى «قرية كونية صغيرة» ترتب عليها أن صغر حجم العالم في أعين المستثمرين ومؤسسات التقييم الدولية، وصارت الأمم أكثر انكشافاً عن ذي قبل.

والرغبة في تعظيم الربح دفعت بالمستثمرين وغيرهم للاستفادة من مخرجات ثورة العلم في التوسع العالمي، وليس أدل على ذلك من حجم التدفقات الاستثمارية التي شهدها العالم خلال الحقبة الماضية، ولكن كيف يمكنهم الولوج إلى أسواق مجهولة بالنسبة لهم ما لم تكن هناك دراسات وتحليلات موضوعية غير رسمية لأداء تلك الأسواق الجديدة.

وكما عرضنا في المقدمة، ربما يتساءل البعض عن الحكمة من عرض

سلبية أو فشلاً في الأداء القومي؟ وربما يشكك البعض الآخر في تلك المؤسسات وهويتها، ومن ثم في الترتيب الذي تتوصل إليه، ولكن تظل الحقيقة ثابتة، وهي أن تلك المؤشرات قائمة بالفعل ويعول عليها، ويعلمها العالم أجمع باستثناء من لا يُخشى من علمهم شيء، كالمصريين بالنسبة لمؤشرات مصر، أو السعوديين بالنسبة لمؤشرات السعودية... إلخ.

وقد تضمن الفصل الأول عرضاً لدواعي بل وللمبررات الموضوعية - في نظر المؤلف - لإجراء هذا المسح التحليلي. تضمن الفصل الثاني عرضاً وتحليلاً مشفوعاً بالدروس المستفادة لأبرز ما انتهت إليه المؤشرات التنموية العالمية بالنسبة لمصر والدول العربية.

تم العرض لكل مؤشر على حدة، من خلال نقاط عدة، حيث تم التعريف بالمؤشر والجهة التي تتولى إصداره، ونقاط هذا المؤشر والعوامل التي يتم الاستناد إليها لقياس أداء الدولة في المسألة محور اهتمام المؤشر، ثم عرضناً لترتيب وتطور أداء مصر، متبوعاً بترتيب وتطور أداء الدول العربية. ومع نهاية كل مؤشر عرض المؤلف لتقييمه لما انتهى إليه المؤشر وما أمكن تقديمه من مقترحات في هذا الخصوص.

لم يفت المؤلف في تقييمه لكل مؤشر مقارنة الوضع أو ترتيب الدول العربية بترتيب بلدان أخرى في شرق آسيا أو إسرائيل، فهل هناك فجوة كبيرة بين مؤشرات الأداء في الدول العربية وبين مؤشرات الأداء الاقتصادي والتنموي الإسرائيلي مثلاً؟! كما لم يفت المؤلف العرض في كل مؤشر للصورة العالمية أي أفضل دول العالم أداءً وأدناها ترتيباً حتى تكون الصورة مكتملة في ذهن القارئ، وكذلك حتى نستخلص الدروس من وجود دول نامية مثل سنغافورة أو

تايوان في مقدمة المؤشرات العالمية، بل ودخول دول من القارة السمراء في مضمار السباق على المقدمة.

لم يكتف المؤلف بالعرض لأداء مصر وباقي الدول العربية في كل مؤشر على استقلال، حيث عرضنا لمؤشر تجميعي للمؤشرات التي تم تحليلها، أمكن من خلال ذلك المؤشر التجميعي رسم صورة شاملة للأداء القطري وللأداء العربي في مجموعه. وقد تم استخلاص عدد من النتائج نأمل أن تصل إلى يد ونظر صانع القرار العربي.

وهناك مسألة جديرة بالتوضيح نعيد التأكيد عليها وهي التفرقة بين مسألة ترتيب دولة كمصر في مؤشر ما، وليكن مؤشر التنمية البشرية وبين النقاط التي سجلتها مصر في هذا المؤشر. فلا يعني تراجع ترتيب الدولة تراجع نقاطها، فقد تكون الدولة قد حققت تقدماً في عدد نقاط المؤشر، ولكن هذا التقدم لم يكن بمستوى الإنجاز في النقاط الذي حققته دول أخرى، ولهذا يحدث التباين وربما التراجع في الترتيب العام. والعكس صحيح وهو أنه عند ارتفاع ترتيب الدولة يكون من المؤكد أن تلك الدولة قد حققت إنجازاً في مجمل نقاطها، فرفعت تلك النقاط من مستوى الترتيب العام للدولة.

وبناءً عليه، تتضمن دراستنا استعراضاً لأبرز المؤشرات التقييمية العالمية، وقد حصرناها في عشر مؤشراتٍ هذا العام بالإضافة إلى مؤشر تجميعي من وضع المؤلف، تم عرضها عرضاً تحليلياً، حاولنا فيه الموضوعية قدر استطاعتنا.

بدأنا عرضنا هذا العام بمؤشر الحرية العالمي World Freedom Index.

وربما يعجب البعض من إدخال هذا المؤشر في تحليلنا لمؤشرات اقتصادية. ولكن ردنا على الحجج التي قد يثيرها البعض، والتي من خلالها تبدوا هناك ضرورة حتمية للربط بين السياسة والاقتصاد ومن ثم ضرورة توافر البيئة السياسية للتنمية.

كما ذكرنا، توسعنا في عرضنا للمؤشرات هذا العام حيث أدخلنا في التحليل أربع مؤشرات عالمية جديدة. فبالإضافة لمؤشر الحريات السياسية والمدنية، أدخلنا مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مراسلون بلا حدود ومؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني الصادر عن مؤسسة الاقتصادي البريطانية ومؤشر الانفتاح الدولي. استبعدنا هذا العام مؤشرين من التحليل وهما مؤشر الاستعداد التقني الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (والذي استعضنا عنه بمؤشر الاقتصادي اللندنية) ومؤشر ثروة الأمم الناهضة وذلك لتأخر صدورهما حتى لحظات كتابة هذا المؤلف.

ومن ثم فإن المؤشرات التي خضعت للتحليل لهذا العام كالتالي:

- المطلب الأول: مؤشر الحريات السياسية والمدنية العالمي.
- المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمي.
- المطلب الثالث: مؤشر قياس أو مدركات الفساد والشفافية.
- المطلب الرابع: مؤشر التنمية البشرية العالمي.
- المطلب الخامس: مؤشر قياس الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المطلب السادس: مؤشر الحرية الاقتصادية.
- المطلب السابع: مؤشر الاندماج في منظومة العولمة.
- المطلب الثامن: مؤشر حرية الصحافة.

- المطلب التاسع: مؤشر الاستعداد الإلكتروني والتقني.
- المطلب العاشر: مؤشر الانفتاح الدولي.
- المطلب الحادي عشر: مؤشر تجميعي لأداء الدول العربية في المؤشرات التي تم تحليلها.

عرضت الدراسة لكل مؤشر على حدة، من خلال العرض في كل مؤشر للنقاط التالية وبنفس الترتيب:

(١) التعريف بالمؤشر والجهة المصدرة له والهدف من إصداره.
(٢) المحددات أو العوامل التي تم الاستناد إليها لقياس مستوى الأداء في المسألة محور اهتمام المؤشر.
(٣) عرض مبسط للصورة العالمية لأفضل وأسوأ دول العالم أداءً.
(٤) العرض لترتيب ونقاط مصر في المؤشر خلال سنة القياس (٢٠٠٣) بالإضافة إلى عرض للوضع والترتيب في المؤشر خلال سنوات مضت، للتعرف على اتجاه مستوى التطور.
(٥) عرض تحليلي لوضع وترتيب الدول العربية في المؤشر، بالإضافة لعرض مقارن لترتيب ومستوى أداء الجارة إسرائيل، فنحن بلا شك بحاجة إلى التعرف على مستوى أداء هذه الدولة إذا ما رغبنا في أن نكون منافساً حقيقياً لها.
(٦) وأخيراً الدروس المستفادة والمقترحات، من وحي نتائج كل مؤشر، ومن وحى التجارب الناجحة في الأداء.

ولكن قبل العرض لتلك المؤشرات في فصل ثان، عرضنا للمبررات الموضوعية لعرضها وتحليلها وذلك في الفصل الأول.

مقدمة

حلت علينا العولمة أو الأمركة أو الرأسمالية الجديدة ومعها حزمة من آليات التنفيذ رسمية وغير رسمية، والتي تهدف جميعها إلى دعم التحركات التحررية والاتجاهات التنموية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ساعد على ذلك التقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات[1].

فبعد ثورة المعلومات صار من اليسير بالنسبة للمؤسسات البحثية والاستشارية - خاصة العالمية منها أو التي تهتم بالشئون الدولية (وخاصة الاقتصادية) - الحصول على بيانات ومعلومات عن أغلب أقطار العالم، وتصل في النهاية بعد تحليل تلك البيانات إلى نتائج.

وبمقتضى تلك النتائج تتولى تلك المؤسسات تصنيف وترتيب دول العالم حسب مستوى الأداء في المجال أو القطاع الذي تم قياسه كالفساد والشفافية أو الحريات السياسية والمدنية أو القدرة التنافسية، أو القدرة على جذب الاستثمار أو مستوى التنمية البشرية أو مستوى التطور التقني والمعرفي.... إلخ.

وربما يسأل البعض عن الحكمة من إجراء مسح أو عرض أو تحليل لتلك المؤشرات، خاصة إذا ما كانت تتضمن تصنيفات ونتائج ربما تُظهِر صورة

(١) راجع في ذلك بحثنا الحائز على جائزة الدولة في الاقتصاد ٢٠٠٤ «انهيار العولمة، هل حقاً يعيد التاريخ نفسه»، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ما انتهى إليه مؤشر مثل مؤشر الحرية السياسية أو التنمية البشرية أو القدرة التنافسية أو الشفافية والفساد، رغم ما قد تنطوي عليه نتائج تلك المؤشرات من بيانات تعكس أداءً ربما سلبياً للدول العربية؟! ولذا، قد يبادر البعض الآخر إلى الدعوة إلى حجب نتائج تلك المؤشرات عن القارئ والمحلل والدارس والمستثمر وصانع القرار العربي.

إلا أن المؤلف يعتقد بالأهمية القصوى لعرض وتحليل وتقييم ما انتهت إليه تلك المؤشرات من نتائج وترتيبات لأسباب عدة من بينها النقاط التالي عرضها:

أولاً: ما هي حجة حجب نتائج تلك المؤشرات؟

كنا قد نوهنا في التقديم أن هذه المؤشرات منشورةً بالفعل وموجودة داخل أروقة ومراكز صنع القرار سواء بالشركات الدولية أو الدول المانحة والمستثمرين ومراكز البحث العلمي والجامعات والمحللين الدوليين. ليس هذا فقط، فتلك المؤشرات متاحة على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" لمن يشاء أن يطلع عليها، فنحن نعيش في عصر العولمة العلمية والمعرفية.

إذاً مَن المستفيد من إخفاء تلك الترتيبات؟ ولمصلحة من؟ إلا إذا كان الهدف هو الاستمرار في تغييب المواطن والباحث والمثقف العربي. وإذا كان الموقف كذلك، فالوقت والظروف ليسا في صالح هذا الاتجاه كلية. فلن يضار الوطن أو المواطن العربي بشيء من مجرد الإطلاع على تلك المؤشرات، فهو العنصر الوحيد الذي لن يُخش من علمه شيء.

فمن كنا نخشى معرفتهم بتلك المؤشرات هم بالفعل على علم بها بل كانوا

في انتظار نتائجها، ألا وهم من نسعى إلى جذبهم للاستفادة منهم. حتى بالنسبة للمواطنين العرب، فالكثيرين منهم على علم بما توصلت إليه بعض من تلك المؤشرات.

وقد يدفع العلم بتلك المؤشرات المواطن العربي نحو مزيد من العمل الجاد، والبحث عن نقاط الضعف في أدائه كوحدة، بل قد تحرك بداخله الحمية لتغيير هذا الوضع من خلال الأفعال لا الأقوال. إذاً، هي دعوة للتحرر الفكري حتى تكون هناك عملية صنع قرار فردي ومجتمعي على أسس متحضرة، ترقى إلى متطلبات عصر مختلف في كل شيء.

ثانياً: دعوة لتفعيل التعامل الرسمي مع الموقف:

يفيد عرض وتحليل أبرز ما انتهت إليه مؤسسات وهيئات التقييم الدولية في مجالات عدة كالحريات السياسية والمدنية أو التنمية البشرية والتقنية والصناعة والإصلاح الإداري وقضايا الإنتاج والجودة والقدرة التنافسية ومناخ الاستثمار.... إلخ - خاصة في دراسة كدراستنا التي عرضت لأبرز المؤشرات العالمية - في وضع صورة شاملة لرؤية الآخر بالنسبة للموقف بالداخل.

إذاً حتى ولو كنت مختلفاً مع نتائج تلك المؤسسات أو الترتيب الذي انتهت إليه بالنسبة لدولة كمصر، فعلى الأقل يمكنني من خلال المسح الشامل لها وتحليلها إحداث تصحيحات مستقبلية، قد تثمر عن تحسن في ترتيب الدولة في مؤشرات الأعوام القادمة. فلو كان هناك نقد موجه إلى مؤشر واحد فهذا جائز ولكن إذا أجمعت المؤشرات على رأي معين رغم اختلاف مصادرها فمن المؤكد أن هذا الرأي والمسألة محل الإجماع ستكون بحاجة إلى مراجعة قومية جادة (راجع المؤشر التجميعي).

كما يفيد الاطلاع الرسمي على تلك المؤشرات والتحليل لها مقارنة بالبيانات التي تم تجميعها على المستوى القومي في عملية وضع المؤشرات الوطنية القومية بأن تخرج بصورة معتدلة، حتى تحظى بقدر أكبر من المصداقية في المحافل الدولية. إذ كثيراً ما يؤخذ على المؤشرات القومية ابتعادها الكبير عن الواقع المعاش، ومن ثم لن يعول عليها، وكأنها وضعت لا ليقرأها سوى واضعوها!!

ثالثاً: مصدر أساسي لمعلومات الشركات دولية النشاط:

لا تتخذ الشركات الدولية قراراتها الاستثمارية بعشوائية وإلا لما وصلت إلى ما هي عليه. إذ لا تقرر شركة مثل شركة سوني أو بناسونيك أو نوكيا الاستثمار في مصر أو أي دولة عربية أو غير عربية إلا بعد دراسة علمية للسوق المصري والعربي والشرق أوربي...

السؤال الآن ما هي مصادر المعلومات التي على أساسها تقرر الشركة الاستثمار في بلد من عدمه؟ أو تفضيل بلد على اخر؟

إن مسألة ما إذا كنا نتفق أو نختلف مع ما انتهت إليه تلك المؤشرات من ترتيبات هي مسألة داخلية بحتة كما ذكرنا، فالأهم هو أن تلك المؤشرات تمثل المصدر الأول للمعلومات، والذي تعول عليه الشركات الدولية خاصة الاستثمارية منها (الشركات دولية النشاط Multi-National Corporations) ليس هذا فقط، بل وكما عرضنا مؤسسة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي قائمة (تمول نشاطها) على مساهمات أكبر ألف شركة عالمية!!

فبالإضافة للبيانات التي تتقدم بها الدول لمنظمات دولية كالبنك الدولي أو

صندوق النقد الدولي، والتي تنطوي على قدر كبير من التحفظ والتزيد كما ذكرنا، غالباً مالا تعول الشركات الدولية عليها بشكل كبير، إذ تجد المؤسسات والشركات الدولية أمامها دراسات وتحليلات تظهر صورة مختلفة للصورة التي عرضت لها الحكومات.

فمؤسسات التقييم التي تصدر مؤشرات دولية قائمة وفي توسع مستمر ويزداد عددها يوماً بعد يوم، وهو ما يعكس حقيقة مؤكدة وهي أن الشركات والعاملين في المجال الاقتصادي والمالي الدولي يعولون على دراساتهم ومؤشراتهم، وإلا فلما التوسع أو البقاء في غياب الطلب على خدماتها؟

رابعاً: تفعيل النشاط البحثي العلمي المصري والعربي:

ما هي أهمية عرض ترتيب أو نقاط، ومن ثم مستوى الأداء السياسي ومن ثم الاقتصادي للدول من خلال مؤشر كمؤشر التنمية البشرية أو الحريات السياسية أو الفساد على مدار فترة زمنية ولتكن عشر سنوات أو عشرين عاماً؟ إن التحليل العميق لتلك المؤشرات على مدار فترة زمنية Time Series Analysis معينة من قبل المؤسسات البحثية العربية المختلفة مفيد من عدة اتجاهات:

- أولاً: ربما ينتهي التحليل إلى عدم مصداقية تلك المؤشرات أو انطوائها على قدر من التضليل خاصة إذا ما اصطدمت نتائج تلك المؤشرات بواقع مختلف،
- ثانياً: يفيد التحليل العربي العلمي لتلك المؤشرات في التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء الاقتصاد الوطني، ومن ثم وضع الحلول العلمية

المنطلقة من الدراسات والتجارب المقارنة، ولكن من مصادر بحثية أقرب إلى لغة المنطقة وأفكارها وثقافتها،

- ثالثاً: ربما يفيد الإطلاع والتحليل لمؤشرات دولية كتلك التي عرضنا لها في إعداد الباحث العربي للقيام بوضع مؤشرات علمية مشابهة تقيس عن قربٍ وكثبٍ الأداء الاقتصادي العربي، بل نحاجج بها نتائج مؤسسات التقييم الأخرى.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات البحثية العربية بحاجة إلى قدر أكبر من الاستقلالية والذاتية، حتى تتمكن من القيام بدور بناء وفاعل في عالم يقاس فيه تقدم الأمم بالعلم وليس بما في باطن أرضها من مكنونات طبيعية.

كما ينبغي العمل على تشجيع الخبراء من العرب في مجالات التقييم والتحليل للأسواق، لإنشاء شركات ومؤسسات بحثية خاصة، يقدم لها الدعم العام والخاص، لتكون بمثابة آليات رقابية وطنية نستمع إليها قبل أن يأتينا الخبر من الخارج، بل ونحاجج بها وبنتائجها ما توصل إليه الآخرون.

خامساً البعد الاقتصادي من دمج المؤشرات العشر في مؤلف واحد:

هذا البعد ربما لا يخطر ببال الكثيرين، ولكن دعونا نتصور مقدار التكلفة التي قد يتحملها الباحث أو المحلل أو الصحفي أو المؤسسة العلمية أو الحكومية العربية لشراء عشر مؤشرات عالمية. من المؤكد أن التكلفة بالنسبة للفرد الواحد قد تتعدى آلاف الدولارات.

أما وأن جمعنا تلك المؤشرات في مؤلف واحد، فقد يسرنا السبيل على

هؤلاء جميعاً إذ قد تقف الإمكانات الاقتصادية عائقاً أمام الكثيرين عن البحث أو التوسع في البحث.

كما أن جمع تلك المؤشرات في مؤلف واحد وباللغة العربية، خاصة وأن المؤشرات مجتمعة باللغة الإنجليزية. نكون قد وفرنا على الأطراف المعنية وقت الترجمة والتحليل واستخراج النتائج. كل ذلك تكفل به هذا المؤلف وهو ما يوفر على كافة المعنيين الوقت والجهد لاستثمار الجهود في أعمال تبني على ما خلصت إليه دراستنا، وهذا هو البحث العلمي، إذ أنها حلقات متتابعة أو لبنات لبناء يضيف كل باحث منا فيه لبنة جديدة.